مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية

Journal of Legal and Social Sciences

Issn: 2507-7333

Eissn: 1742-2676

دور الإصلاح الإداري في دعم مناخ الاستثمار المحلي في الجزائر

The role of administrative reform in supporting the domestic investment climate in Algeria

ط/د معقافي الصادق

sadek mogafi

جامعة تيزي وزو

sadek220022@gmail.com

تاريخ ارسال المقال: 2019/03/07	تاريخ القبول:2019/03/14	تاريخ النشر:2019/06/01

الملخص باللغة العربية: شكل مناخ الاستثمار جدلا اقتصاديا وسياسيا واسعا على جميع المستويات الرسمية والغير الرسمية والتي ابرزت في مختلف نتائجها ان عملية التنويع الاقتصادي يعتمد على توفر متغيرات متكاملة ومتناسقة قائمة على المبادرات الخاصة والمنافسة بين مختلف الفاعلين ،ويتطلب توفير مناخ استثماري محفز ،والذي تجسده مجموعه من التوجهات الاقتصادية والسياسية المنتهجة، والجزائر التي اتخذت مسارا اقتصاديا معينا بعد التطورات الاقتصادية المتسارعة استوجب البحث عن استثمارات تخلق الثروة ، لكن هذا الانفتاح الخارجي ارتبط بوجود عراقيل متعددة نذكر منها البيئة الاقتصادية والسياسة الضريبية والسياسية والإدارية التي تعد عامل أساسي بالنسبة لجذب الاستثمار المحلي و الأجنبي الذي يبحث عن تحقيق الربح في ظل بيئة تنافسية ومتحررة من القيود البيروقراطية والسياسية.

الكلمات المفتاحية: الإصلاح الإداري، الاستثمار المحلي ، التنمية المحلية.

ABSTRACT: The economic climate is based on the existence of integrated and coordinated variables based on private initiatives and competition between different actors. It requires a stimulating investment climate, which is embodied in a range of economic and political trends. Algeria, which took a certain economic course after the rapid economic developments necessitated the search for investments that create wealth, but this external openness was linked to the existence of several obstacles, including the economic environment and politics Tax and political and administrative, which is a key factor in attracting domestic and foreign investment looking for profit in a competitive environment and free of bureaucratic and political constraints.

key words :Administrative reform, local investment, local development

كيف يمكن أن يساهم الإصلاح الإداري في تحسين مناخ الاستثمار المحلي في الجزائر ؟

وللإجابة على هذه الإشكالية نتعرض للنقاط التالية:

اولا: **الإطار النظري للإصلاح الإداري ومناخ الاستثمار المحلي**

ثانيا: **أسباب واليات الإصلاح الإداري في الجزائر**

ثالثا: **تداعيات الإصلاح الإداري على تطوير مناخ الاستثمار المحلي.**

رابعا: خاتمة

اولا–الإطار النظري للإصلاح الإداري ومناخ الاستثمار المحلي

1–**مفهوم الإصلاح الإداري** :يؤدي الفساد الإداري إلى إضعاف النمو الاقتصادي، إذ يخفض من حوافز الاستثمار و من ثقة المستثمر الأجنبي وحتى المستثمر الوطني،فهو يعمل على إعاقة تطور المؤسسات و[1] يقلل من الإيرادات العامة ويزيد من النفقات العامة،كما يشوّه الفساد الأسواق وتخصيص الموارد نتيجة لعدم ممارسة الحكومة أنشطتها الرقابية بصورة جيدة على البنوك والمستشفيات ... وغيرها

كما يمكن اعتبار أنّ الفساد الإداري ظاهرة اقتصادية واجتماعية وسياسية توجد في جميع دول العالم، وإن اختلف مدى خطورتها من دولة لأخرى. فهو يؤدي إلى انخفاض الاستثمار، وبالتالي غياب التنمية.[2]

–**الفساد الإداري**: هو الخروج عن القوانين والأنظمة أو استغلال غيابهما، من أجل تحقيق مصالح سياسية أو اقتصادية مالية وتجارية أو اجتماعية لصالح الفرد أو لصالح جماعة معيّنة، للفرد مصالح شخصية معها[3].

–**الإصلاح الإداري** : من الفعل أصلح يصلح إصلاحا أي إزالة الفساد بين القوم و التوفيق بينهم[2]، كما تعرفه الموسوعة السياسية بأنه تعديل أو تطوير غير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية دون المساس بأسسها.[3]

كما أن كلمة الإصلاح في اللغة الانجليزية تعني العمل الذي يحسن الأوضاع AN ACTION THATS IMPROVES CONDITIONS.أو تعني إعادة التشكيل أو ،و بالتالي الوصول إلى الأفضل و الأحسن حسب رؤية المواطنين[4]

و كلمة الإصلاح في القران الكريم تحمل معنى إزالة ما شاب العلاقات بين الناس من شوائب ، يقول الله عز وجل" **أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا ۚ وَالصُّلْحُ خَيْرٌ ۗ** " سورة النساء الآية 28 .

و يعرف الأستاذ عمار بوحوش الإصلاح الإداري :"بأنه عملية شاملة تتناول جميع جوانب العملية الإدارية وإجراءاتها و الجوانب السلوكية المرتبطة بها كالجوانب التنظيمية و الإجرائية و القانونية ، و تحسين إجراءات التوظيف،وتطبيق قواعد الجدارة والاستحقاق و تكافؤ الفرص من أجل الابتعاد عن المحسوبية بكافة أشكالها ، وتطوير خطة ووصف الوظائف و تحليلها".[5]

هناك العديد من المصطلحات التي تتداخل مع مصطلح الإصلاح الإداري حيث يصعب التفريق بينها و بين مصطلح الإصلاح الإداري و سوف نحاول شرح قدر المستطاع أهم الفرو قات من خلال ما يلي :

التنمية الإدارية :ويعني الجهود الهادفة لتحسين مستوى الخدمات المقدمة عن طريق زيادة حجم الأجهزة الإدارية من حيث أعداد القوى البشرية، وحجم الهياكل الإدارية .فالتنمية الإدارية تشير إلى النمو المتزايد للأجهزة الإدارية و الاهتمام بتطوير العنصر البشري، وهذا ما اثر سلبا على أغلبية الإدارات في الدول النامية ،أين فرض عليها التقليص من دور الدولة و من ثم الاستغناء عن الكثير من الإدارات و العمال.

التحديث الإداري : التحديث الإداري هو مصطلح يعبر عن الاتجاه الفرنسي الذي يرى في التحديث و التجديد البديل عوض الإصلاح الجذري و الكامل للإدارة ، وذلك لما يحظى به المرفق العام من مكانة وأهمية في الفقه الفرنسي.

إعادة التنظيم : يقصد به إعادة النظر في الأجهزة الإدارية ،وذلك من ناحية تقسيم النشاطات بين الفروع المختلفة ،وترتيب وظائف العمال بطريقة تحسن من كفاءة و فعالية هذه الأجهزة و الإدارات الإصلاح الإداري يتعلق خاصة بعملية جذرية تهدف إلى إصلاح منظومة القيم السائدة في التنظيم بشكل يحقق أهداف السياسة العامة للدولة بكفاءة و فعالية.

2– تعريف الاستثمار ذلك الجزء من السلع النهائية الذي يضاف إلى رصيد السلع الرأسمالية، والذي يحل محل السلع الرأسمالية التي امتلكت، فهو ذلك الجزء من الناتج الذي لم يستهلك.[6]

وهو التعامل بالأموال للحصول على الأرباح، وذلك بالتخلي عنها خلال فترة زمنية معينة، بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوض عن القيمة الحالية لأموال المستثمر وتعويض كامل المخاطرة الموافقة للمستقبل.[7]

مناخ الاستثمار:هو مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تكون البيئة الاستثمارية التي على أساسها يتم اتخاذ قرار الاستثمار والتي تؤثر على ثقة المستثمر وبالتالي فهو كل السياسات والأدوات والمؤسسات التي تؤثر على قرارات الاستثمار بما فيها سياسات الاقتصاد الكلي.

يقصد بمناخ الاستثمار "مجمل الأوضاع والظروف المؤثرة على اتجاه تدفق رأس المال وتوظيفه، حيث تشمل هذه الظروف الأبعاد السياسية، والاقتصادية، وكفاءة وفعالية التنظيمات الإدارية التي يجب أن تكون ملائمة، ومناسبة لجذب وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية.[8]

ثانيا– أسباب واليات الإصلاح الإداري في الجزائر

1–أسباب الإصلاح الإداري : نتيجة تضاعف المؤسسات العامة وعدد الوظائف والموظفين أصبح جهاز الإداري لبعض الدول يواجه الكثير من المشكلات التخطيطية والتنظيمية والتنفيذية مما جعله غير قادر على تلبية مستلزمات التطور الجديد ومتطلبات التنمية الاقتصادية تبرز مبررات الإصلاح الإداري فيما يلي:

–البحث عن أنموذج جديد للإدارة تتسم بالفعالية و النجاعة و تقوم بالمهام في أقصر وقت واقل تكلفة.

–مواكبة التغيرات العلمية والتكنولوجية ،فالأجهزة الإدارية في خضم التطور التكنولوجي الحالي ينبغي إصلاحها مرارا و تكرارا لزيادة فعاليتها و نجاعتها .

–تكييف الأجهزة الإدارية مع المتغيرات الإقليمية و الدولية التي انتقلت إلى جميع الدول

–انتشار الفساد الإداري و التسيب الإداري مما أدى عجز الإدارة عن تحقيق الأهداف المسطرة لها.[9]

-تدني كفاءة الاقتصاد عن المنافسة خارجيا.

-قصور الأداء الحكومي في تحديث الإدارة.

-تراجع المستوى المعيشي للمواطنين.

2-معوقات الإصلاح الإداري: تقف جملة من العراقيل أمام الوصول الى الإصلاح الإداري في الدول النامية وهي تأخذ عدة ارتباطات منها:

- معوقات إدارية متعلقة بالقيادات الإدارية الغير مؤهلة،فقدان الابتكار،عدم وجود خطط شمولية،تفشي البيروقراطية،المحسوبية والتسيب الإداري وغياب الرقابة المهنية. و ضعف أنظمة الحوافز وغياب أسلوب العلاقات العامة والاتصال.
- معوقات اجتماعية مرتبطة بضعف الوعي الاجتماعي وغياب الثقافة السياسية المشاركة، إضافة إلى غياب التنمية الاقتصادية والبشرية.وعدم ربط الأجور بالإنتاج والمجهود ،انتشار الفساد الأخلاقي والإداري.
- معوقات مرتبطة بتحديث التشريعات جديدة تنسجم مع التطورات العالمية وتسايرها وتتكيف مع المتطلبات الاقتصادية الجديدة سواء على المستوى المالي أو الخدماتي أو التجاري....

3-أهداف الإصلاح الإداري الهدف الأبرز لمختلف السياسات هو تعزيز قدرة الأجهزة الإدارية العامة في ميدان وضع السياسات العامة .[10]

*تكييف الجهاز الإداري في ظل بيئة غير مستقرة تستدعي مواكبة جميع التغيرات .

*الزيادة من أداء الجهاز الإداري في ظل منافسة قوية على المستويين الداخلي و الخارجي .

*التقليص من البيروقراطية بمفهومها السلبي ،و هي ظاهرة انتشرت بكثرة في الجزائر و يعاني منها المواطنين.[11]

*إدخال التكنولوجيا التي تعد عامل يساعد على اختصار الكثير من الوقت،و نلمس مؤخرا اهتمام الحكومة بهذا الجانب.

*الإدارة هي نقطة التقاء بين الحكومة و المواطنين ،و فعاليتها عن طريق إصلاحها بساهم في رضا المواطنين.

4- الإصلاح الإداري في الجزائر في ظل القانون رقم 11-10

تشير الدراسات و البحوث التجريبية إلى أن البلدان ذات نظم الحوكمة الجيدة تحقق نجاحا أكبر في توليد الاستثمار وتحقيق النمو وتوفير فرص العمل وأن الشفافية مطلب أساسي مهم للحوكمة الرشيدة لأنها تساعد في توضيح القواعد وترجع هذه الآثار بدرجة كبيرة إلى تقلص حيز الفساد و نظرا لقيام الحكومات بزيادة إمكانات الاطلاع العام على المعلومات مما يجعل القواعد أكثر وضوحا بينما يخضع واضعوها لدرجة أكبر من المساءلة و مع تحسن إمكانات الاطلاع على المعلومات يصبح الأفراد أقدر على مراقبة الأحداث، وتقييم الخيارات على المستوى العام، فإن المعلومات تمكن المواطنين من مراقبة جودة الخدمات الحكومية واستخدام الموارد العامة . والحوكمة الإدارية الرشيدة تدعم كذلك الثقة بين القطاع العام والقطاع الخاص، مما يخفض تكاليف المعاملات ،وعلى مستوى القطاع الخاص، فإن المعلومات تساعد المستثمرين على التمييز بين فرص الأعمال الواعدة بدرجة

أكبر وتلك الواعدة بدرجة أقل، وتسمح للبنوك بالتمييز بين العميل الجيد والعميل السيئ، وتساعد بالتالي على توجيه الموارد.

وقد أكد المشرع الجزائري على منح استقلالية للبلديات في تدبير الشأن المحلي بالاعتماد على التمويل الذاتي (والمداخيل التي يحصّلها القابض البلدي)، حيث يتم تحصيل الضرائب على مستوى البلدية، لرفع مردودية البلديات و تنص المادة 11 من قانون البلدية 2011؛ على أن البلدية تشكل الإطار المؤسساتي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجواري، وعليه يتخذ المجلس الشعبي البلدي كل التدابير لإعلام المواطنين بشؤونهم واستشارتهم حول خيارات و أولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من خلال استعمال الوسائط والوسائل الإعلامية المتاحة[12].

ثالثا–تداعيات الإصلاح الإداري على تطوير مناخ الاستثمار المحلي.

الاستثمارات المحلية هي جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلي والتي يقومون بها المقيمين المحليين داخل إقليم الدولة.

1–دور الاستثمار في تحقيق التنمية إن الاستثمار له أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية للمجتمع و إذا أردنا أن تظهر الأشياء التي تجعل من الاستثمار ظاهرة هامة فإننا نذكر ما يلي:

– مساهمة الاستثمار في زيادة الدخل القومي وزيادة الثروة الوطنية وذلك لان الاستثمار يمثل نوعا من الإضافة إلى الموارد المتاحة أو تعظيم هذه الموارد أو تعظيم درجة المنفعة التي تنجم عن الموارد المتاحة.

– مساهمة الاستثمار في إحداث التطور التكنولوجي وذلك من خلال إدخال التكنولوجيات الحديثة والمتطورة، وتكيفها مع الظروف الموضوعية للمجتمع.

– مساهمة الاستثمار في محاربة الفقر والجهل وبعض أشكال التخلف ومكافحة البطالة من خلال استخدام الأيدي العاملة ، ذلك لان للعمل انعكاسات هامة على حياة الاجتماعية.

– مساهمة الاستثمار في دعم البنية التحتية للمجتمع لان الاستثمار في مشروع ما قد يتطلب بإقامة بناءا وشق طريق أو إقامة جسور

– مساهمة الاستثمار في الأمن الاقتصادي للمجتمع، كما يساهم الاستثمار في استخدام الموارد المحلية كالمواد الخام، والموارد الطبيعية.

– مساهمة الاستثمار في دعم الموارد المالية للدولة وذلك من خلال سداد ما يترتب على المشروع من ض ا رئب للحكومة لكي تقوم هذه الأخيرة باستخدام هذه الموارد وفق مقتضيات المصلحة العامة.

– مساهمة الاستثمار في تنفيذ السياسة الاقتصادية للدولة من خلال التوجه إلى إنشاء المشروعات التي تحقق هذه السياسة ومساهمة الاستثمار في توظيف أموال المدخرين.[13]

2–مقومات مناخ الاستثمار: يستند مناخ الاستثمار على عدة مقومات أهمها:

– الاستقرار السياسي: يعتبر الاستقرار السياسي العامل الأول الذي يراعيه المستثمر عند اتخاذ قراره بالاستثمار، ويشمل هذا العامل العناصر التالية:[14]

- مستجدات الوضع السياسي العام وما يتسم به من استقرار،
- نوع نظام الحكم من حيث كونه ديمقراطيا أو ديكتاتوريا،
- مدى ما يحظى به نظام الحكم من قبول أو إعراض،
- درجة الوعي السياسي من حيث الرغبة في السماح للاستثمارات الأجنبية بالمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

– العوامل الاقتصادية والمالية: ويمكن تلخيصها فيما يلي:[15]

- مدى استقرار قوانين الاستثمار والقيود المفروضة على رأس المال المستثمر، وعلى تحويل الأرباح،
- مدى استقرار معدل التضخم،
- درجة المنافسة داخل الدولة المضيفة، والقدرة على مواجهتها،
- مدى صلاحية البنية التحتية،
- مدى صمود السوق المالية أمام الهزات المالية،
- مرونة السياسة المالية والنقدية.

– العوامل الاجتماعية والثقافية: ويمكن تلخيصها في العناصر التالية:[16]

- فعالية السياسة التعليمية والتدريبية والتكنولوجية والتكوينية المعتمدة،
- درجة الوعي بعناصر ومقومات التقدم الاقتصادي، ودرجة تفهم وتعاون أفراد المجتمع لنشاط الشركات الأجنبية،
- دور الجمعيات والنقابات العمالية في تنظيم وتحسين القوى العامة،
- درجة الوعي الصحي، ومقدار التأمينات الاجتماعية المتبعة.

– حجم السوق وإمكانياته: ويقاس حجم السوق بعدد السكان في الدولة المضيفة، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

– العوامل البشرية: توافر الخبرات الفنية والإدارية والأيدي العاملة المدربة اللازمة لتشغيل المشاريع الاستثمارية.

- **العوامل البنيوية:** وهي العوامل ذات العلاقة بالبنية الأساسية من خدمات النقل، والمواصلات، والاتصالات، والموانئ والمطارات، وتأسيس مناطق صناعية، ومياه وصرف صحي وتخزين، وغيرها.
- **الموقع الجغرافي:** يشكل الموقع الجغرافي عامل جذب للاستثمار الأجنبي، حيث أن قرب الدولة المضيفة إلى الدولة الأم ومدى انتمائها إلى تكتلات اقتصادية، من شأنه تقليص تكاليف النشاط الاستثماري من جهة، ومن جهة أخرى يضمن تصدير المنتجات إلى الدول الأعضاء في التكامل دون قيود أو عقبات.

3– التشاركية و الشفافية كآليات لدعم الاستثمار المحلي.

ان تعميم استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الإدارات العمومية سيسمح بأنسنة العلاقات بين الإدارة و المواطن و مكافحة المماطلات البيروقراطية و المحسوبية و الفساد،ذلك ان عصرنة الإدارة العمومية من خلال تعميم تكنولوجيات الإعلام و الاتصال و التقليص من الملفات سيوفر على الدولة 200 مليار سنتيم سنويا وهذا

لترشيد نفقات الدولة[17].من خلال إقرار مرسوم تنفيذي متعلق بالتوقيع الالكتروني على وثائق الحالة المدنية و استحداث مرصد للخدمة العمومية.

إن تطوير أداء المنتخب المحلي يكمن من خلال التمتع بالصلاحيات الكاملة التي يخولها له القانون، لان سياسة الإصلاح الإداري تهدف بالدرجة الأولى إلى تقريب الإدارة من المواطن، وتقديم كل الخدمات على مستوى المحلي أو الوطني ،من خلال مقاربة تشاركيه قوامها الشفافية في التسيير المالي والإداري خاصة ما تعلق بمشاريع التنمية المحلية فالبيئة الإدارية التي تقوم على منطق المشاركة والشفافية في التسيير تخلق مناخا محفزا على الاستثمار ،لان اغلب المشاريع الاستثمارية المحلية لم تنجح بسبب غياب الثقافة التشاركية بين المواطن والقطاع الخاص والإدارة[18].

وهذا لا يكون إلا بفتح المجال للمواطن في المشاركة لتسيير هذه الوحدة الإدارية والاطلاع أكثر على الوضع الحقيقي لها، وهذا من خلال جملة من المواد المحددة ضمن هذا القانون ويمثل مبدأ المشاركة أحد أهم مؤشرات الحكم الراشد المحلي لما له من ارتباط بجملة مبادئ أخرى تتعلق بممارسة الحقوق والحريات العامة وإرساء النظام الديمقراطي وممارسة المواطنة، كما أن له علاقة بمؤشر الشفافية والفعالية

وقد حرص المشرع من خلال وضعه لقانون البلدية لسنة 2011 إلى ضم البلدية إلى قائمة الفاعلين في إدارة الإصلاحات التي تقوم بها الدولة، ومنح في مواده الأولى وضعا خاصا للبلدية مما يؤهلها كي تكون النواة الأولى لتمثيل الدولة على المستوى المحلي ،وفي سياق تجسيد مبدأ التسيير الجواري حيث تلتزم المجالس المحلية بالسهر على تطوير ومباشرة الاستشارة والاتصال مع الحركة الجمعوية والشخصيات المعروفة بحكمتها وسمعتها الطيبة لتحديد الطلبات الاجتماعية [19].

وللشفافية مكانة بارزة في القانون الجديد بحيث أن المادة 22 فرضت لصق مشروع جدول أعمال الاجتماعات عند مدخل قاعة المداولات وفي الأماكن المخصصة لإعلام الجمهور، وجاء في المادة 26 أن جلسات المجلس الشعبي البلدي علنية وتكون مفتوحة لمواطني البلدية ولكل مواطن معني بموضوع المداولة، كما نصت المادة 30 على أن تعلق المداولات باستثناء تلك المتعلقة بالنظام العام واعترفت المادة 14 من نفس القانون أنه يمكن لكل شخص الإطلاع على مستخرجات مداولات المجلس الشعبي البلدي لبلدية كما يمكن لأي شخص ذي مصلحة الحصول على نسخة منها كاملة أو جزئية.ويعلن للعموم عن طريق الإلصاق محضر تنصيب رئيس المجلس الشعبي البلدي بمقر البلدية والملحقات الإدارية و المندوبيات البلدية حسب نص المادة 66 من نفس القانون، كما نصت المادة 73 في الفقرة الثالثة منها أنه يتم إلصاق المداولة المتضمنة تثبيت استقالة رئيس المجلس الشعبي البلدي بمقر البلدية.تنص المادة 11 من القانون06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته الصادر سنة 2006 على أنه ولإضفاء الشفافية في التعامل مع الجمهور وكيفية تسيير الشؤون العمومية يتعين على المؤسسات والإدارات والهيئات العمومية أن تلتزم أساسا:

- اعتماد إجراءات وقواعد تمكن الجمهور من الحصول على معلومات تتعلق بتنظيمها وسيرها وكيفية اتخاذ القرارات فيها.

- تبسيط الإجراءات الإدارية.
- نشر المعلومات التحسيسية عن مخاطر الفساد في الإدارة العمومية.
- الرد على عرائض وشكاوى المواطنين[20].

4-دعم مقاربة التسيير العمومي الجديد يعبر التسيير العمومي الجديد عن فلسفة إدارية تحمل في أبعادها العديد من التغيرات على شكل وأسلوب ومحتوى العمليات الإدارية والاقتصادية داخل المؤسسات العمومية.

وهوالاستخدام الفعال والكفء للموارد البشرية والمادية والمالية والمعلومات والأفكار والوقت من خلال العمليات الإدارية المتمثلة في التخطيط، التنظيم، التوجيه والرقابة بغرض تحقيق الأهداف[21]

إن الظهور الحقيقي لمفهوم الحكامة انطلق من أدبيات البنك الدولي في أواسط الثمانينات من القرن الماضي تحت مفهوم أو مصطلحNew public Management مما عقد من الوضع في فهم المعنى الحقيقي للمفهوم خصوصا من ناحية الترجمة الفرنسية التي تأتي في صيغ مختلفة فمرة نجد Le nouveau management وتارة يأتي في صيغة La nouvelle gestion publique إلا أن ما يهمنا في الموضوع هو ضرورة التطرق للمفهوم في صيغته المتعلقة بتدبير التنظيمات العامة.

إن الهدف الأساسي والذي من أجله أنشئت الجماعات المحلية وفي إطار التصور الشامل للتسيير العمومي الجديد هو:

-خلق مناخ من الديمقراطية المحلية التشاركية.

-العمل على تحسين الشراكة(Partenariat) ما بين جميع القوى الفاعلة سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص .

-تشجيع روح التعاون ما بين جميع الفواعل والهيئات المحلية.

-ابتكار أساليب عمل جديدة للتعاون سواء على المستوى العمودي verticale ما بين الدولة والجماعات المحلية أو على المستوى الأفقيhorizontale ما بين الجماعات المحلية والقطاع الخاص، من أجل خلق بيئة محفزة على المبادرة.

-العمل على الأخذ باستعمال الآليات الجديدة للتسيير العمومي .[22]

ويحدد الباحثانB. ABATE et M. FINGER مبادئ التسيير العمومي الجديد في:

-اعتبار المواطن أو المرفق بالخدمة زبون (Citoyen – Client) كما هو الحال في القطاع الخاص مما يستدعي تأهيل الخدمة العمومية و تلبية حاجات المواطن في أحسن صورة.

خاتمة

إن الإصلاح الإداري يعتمد على تحقيق تنمية شاملة لمختلف المجالات دون تجاهل أحدها فالتنمية البشرية، السياسية، الاقتصادية، الإدارية، الاجتماعية، التنمية التكنولوجية ، لأنها جزء لا يتجزأ من تحقيق الإصلاح الإداري،الذي تحدده الأطر التشريعية لتفعيل الحوكمة المحلية ،بحيث تكون القوانين واضحة وغير متناقضة وسهلة التطبيق، ولا تحتمل الإزدواجية في التفسير، مع مشاركة الجميع في صياغتها، من خلال فتح المجال لتنظيمات المجتمع المدني وتفعيل دورها في الشراكة مع كل البلديات والولايات، في ظل قوانين و آليات تنظيمية تأسس لتكامل حقيقي بين المجتمع المدني والقطاع الخاص والجماعات المحلية لترقية الاستثمارات وتحقيق التنمية المحلية،التي تقتضي الإصغاء لكل المبادرات التي تخص مشاريع محلية تستند على إشراك مختلف فواعل المجتمع، في إطار التشاركية والشفافية في التسيير.

الهوامش:

[1]– بشير مصيطفى،" الفساد الاقتصادي :مدخل إلى المفهوم والتحليات ."في مجلة دراسات اقتصادية، الجزائر – .دار الخلدونية للنشر والتوزيع، العدد 06 ، جويلية 2005 ، ص 19

[2]– داود خير الله،" الفساد كظاهرة عالمية وآليات ضبطها ."المستقبل العربي، العدد 309 ، نوفمبر 2004 ، ص68

[3]– علي الصاوي،" دور المجالس العربية في مكافحة الفساد ."ورقة مقدمة في مؤتمر" :برلمانيون ضد الفساد تقرير الشفافية والمحاسبة في العالم العربي ."في بيروت 18 :نوفمبر 2004 ، ص6

[4] -New york long man inc 1983،long man dictionnary of american english،virginia frenk،2Allen p586.،.

[5]–أمين عواد المشاقبة و آخرون،الإصلاح السياسي(إطار نظري)،الأردن :دار الحامد للنشر و التوزيع،2012،ص30.

[6]– سلمان مصطفى، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1 ، عمان، 2000 ، ص1

[7]– هوشيار معروف ، الاستثمارات والأسواق المالية، دار صفاء، الأردن، 2003 ، ص18

[8] حربي (عريقات)، "واقع مناخ الاستثمار في الوطن العربي"، مؤتمر العلوم المالية والمصرفية، جامعة اليرموك، 1988.

[9]– وليد بوجملين،إشكالية قيادة الإصلاح الإداري في الجزائر،الجزائر :المدرسة الوطنية للإدارة،تخصص إدارة عامة،2004،ص9.

[10]عبد القادر كاس،الإدارة العامة والإصلاح الإداري مذكرة ماجستير،جامعة الجزائر3،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2008،ص43.

[12]القانون رقم 11-10 المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق لـ 12 يونيو 2011 من قانون البلدية 2011.ص6

[13]– مروان شموط، كنجو عبود كنجو، أسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريد، ب ط ، القاهرة، 2008 .، ص12

[14] سالمان دعاء محمد، سياسات الإصلاح الاقتصادي في تهيئة المناخ الاستثماري، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس: كلية التجارة، ص ص 24-25.

[15] بسيوني محمد نظير، دور السياسات الاقتصادية تجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أطروحة دكتوراه، جامعة عين شمس: كلية التجارة، ص 236.

[1616] قويدري محمد، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر2005 ، ص 134.

[17] – وزير الداخلية و الجماعات المحلية نور الدين بدوي: الإدارة الالكترونية ستعمم على جميع القطاعات مع نهاية السنة"، الخبر أونلاين/ واج / 7 سبتمبر 2015 ، متوفر على الرابط:
http://www.elkhabar.com/press/article/89804/#sthash.TKsJK5j9.dpuf

[1818] – عصام بن الشيخ، الأمين سويقات، "إدماج مقاربة الديمقراطية التشاركية في تدبير الشأن المحلي – حالة الجزائر والمغرب" –، **ورقة بحثية من أعمال مخبر**" :الديمقراطية التشاركية في ظلّ الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية"،(جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية)، 2013، ص 22

[19]علي يونسي،" إستقرار المجالس المنتخبة وحماية مصالح المواطنين ": /http://www.djazairess.com/elmassa[أنظر الموقع الالكتروني :25950]

[20] – المادة 11 من القانون06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته الصادر سنة 2006، ص 07.

[21]–زيد منير عبوي:ادارة المؤسسات العامة واسس تطبيق الوظائف الادارية عليه،دار الشروق للنشر والتوزيع،عمان الاردن ط1 2009.ص35

[22]Mohamed Frioui , La problématique de la gouvernance dans le management public : cas de la Tunisie et de Maroc, in Revue Marocaine d'audit et de développement, décembre 2004, N° 19, p 74